أوراق البدائل

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

WESTMINSTER FOUNDATION FOR DEMOCRACY

الإدارة المحلية في مصر
إشكاليات التنظيم والعمل

حبيبة محسن

رانيا زاده

منتدى البدائل العربي للدراسات

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)

العنوان: شقة ٤. الطابق الرابع. ٥ شارع المساحة. الدقي. القاهرة (ج.م.ع)

Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

الإدارة المحلية في مصر
إشكاليات التنظيم والعمل

حبيبة محسن

رانيا زاده

منتدى البدائل العربي للدراسات

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام ٢٠٠٨ وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثل في شركة ذات مسئولية محدودة (س. ت ٣٠٧٤٣)

هذه الأوراق تصدر بصفة غير دورية

وهي نتاج سيمنار داخلي ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات

قائمة محتويات

مقدمة ٣

المجالس المحلية في مصر: مشكلات في التشريعات والممارسة ٣

١- مشكلات تشريعية: ٤

٢- مشكلات مالية وإدارية: ٥

٣- مشكلات سياسية: ٦

المجالس المحلية ودور البرلمان في تطويرها: ٧

نشر وتوزيع

رقم الإيداع: ١٨٦١٨ / ٢٠١٢

+2 01222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

مقدمة

في ظل المشهد السياسي الحالي في مصر، يعد البرلمان هو السلطة الوحيدة المنتخبة الآن، وبالتالي فتعلق عليه القطاعات الأعرض من المواطنين آمالا كبيرة في حل مشكلاتها، خاصة المشكلات ذات الطابع الخدمي، والتي تتعلق بالحياة اليومية لهؤلاء المواطنين. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه المشكلات في معظم دول العالم المتقدم ليس من المفترض أن تكون ملقاة على عاتق نواب البرلمان الوطني، بل يضطلع بها المجالس الشعبية المنتخبة على المستوى المحلي. وهذه المجالس المحلية تلعب أدوارا فائقة الأهمية إلى جانب إدارة المشكلات اليومية للمواطنين، ففي بعض الدول تترك للمحليات مهام أكبر مثل جمع الضرائب، إقرار وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية، إدارة نظم التعليم والرعاية الصحية والشرطة.. وغيرها من الخدمات الأساسية والمرافق العامة التي تمس حياة المواطنين اليومية مباشرة، باعتبارها المستوى الأقرب إلى حياة المواطنين، والأكثر احتكاكا بهم.

إلى جانب هذه الأدوار التي ترفع الكثير من الأعباء عن كاهل البرلمان المركزي، وتساعده للتفرغ لعمله الأصلي في التشريع والرقابة على عمل الحكومة، فللمجالس الشعبية المحلية أهمية في تقوية المشاركة السياسية للمواطنين، وترسيخ قيم الديمقراطية لديهم عبر ربطها بالمشكلات التي تمسهم بصورة مباشرة. وإلى جانب ذلك، تعمل المجالس المحلية على إدارة التنوع الطائفي/العرقي بصورة سلمية ومن خلال مؤسسات الدولة بشكل فعال.

على الرغم من أهمية الدور المفترض أن تلعبه المحليات، إلا أن دورها كان محدودا للغاية في ظل النظام السابق. فقد عمل النظام السابق على إبقاء المحليات كواجهة، ولكن بعد نزع أية صلاحيات حقيقية يمكن لهذه الأخيرة أن تقوم بها للرقابة على عمل الأجهزة التنفيذية. وهو ما ساهم في إفقاد هذه المحليات أي شرعية حقيقية، ونقل الأعباء كلها تلقي على عاتق البرلمان.

من خلال السطور التالية، تحاول هذه الورقة الكشف عن أبرز المشكلات الموجودة في نظام المحليات المعمول به في ظل النظام السابق، واقتراح عدد من الآليات لمعالجة هذه المشكلات، خاصة من خلال توضيح دور البرلمان فيها.

المجالس المحلية في مصر: مشكلات في التشريعات والممارسة

ومن خلال المواد الدستورية والقانونية التي تتناول عمل المحليات، إلى جانب تحليل لواقع الممارسات في الفترة السابقة، يمكننا القول بأن المحليات تعاني من ثلاثة أنواع أساسية من المشكلات: (مشكلات على مستوى التشريعات، مشكلات ذات طابع سياسي، ومشكلات مالية وإدارية). جميعها تعوق من تفعيل دور المحليات ودعم مشاركة المواطنين عبرها، مما يزيد من أعباء البرلمان المركزي، وربما يزيد من حالة الاحتقان الشديدة الموجودة عند المواطنين بسبب التعثر في تقديم الخدمات الأساسية لهم، وتركة نظام مبارك الثقيلة في التدهور العام في مستوى هذه الخدمات.

١- مشكلات تشريعية:

كان من الواضح من النصوص التشريعية المصرية، سواء تلك الواردة في الدستور أو في القوانين المنظمة لعمل المحليات، أن ذهنية المشرع كانت محكومة برغبة في خلق مركزية شديدة للسلطة، من خلال نقل كل الصلاحيات المهمة والمؤثرة من المجالس الشعبية المحلية إلى الحكومة المركزية، أو إلى الأجهزة التنفيذية المحلية، التي يتم تعيينها بواسطة السلطة التنفيذية. وهنا، من الواضح أن المشرع أيضا تعامل مع صلاحيات المجالس المحلية بذهنية "تفويض" السلطة، وليس نقلها. بمعنى أن هذا التفويض قابل للإنهاء من جانب السلطة المركزية في أي لحظة تختارها، ودون أن تمنح المحليات أي صلاحية حقيقية في المشاركة في عملية صنع القرار. وهو ما لا يتماشى مع كون هذه المجالس المحلية منتخبة مباشرة من الشعب.

لم يتعرض دستور عام ١٩٧١ الساقط إلى نظام الإدارة المحلية في مصر سوى في ثلاثة مواد فقط، هي المواد ١٦١، ١٦٢، ١٦٣. فنصت المادة الأولى مثلا على تقسيم جمهورية مصر العربية إلى "وحدات إدارية تتمتع بالشخصية القانونية، منها المحافظات والمدن والقرى"، وبالتالي فالمادة لم تحدد أي صلاحيات أو تراتبية في التمثيل لكل هذه الوحدات المحلية[١]. كما نصت المادة على إمكانية "إنشاء وحدات إدارية أخرى إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك". كما تؤكد المادة أيضا أن القانون يكفل "دعم اللا مركزية، وينظم وسائل تمكين هذه الوحدات المحلية" من أداء وظيفتها في توفير المرافق والخدمات المحلية.

أما المادة ١٦٢ ـ والتي تختص بطريقة تشكيل المجالس المحلية ـ على أنه يتم تشكيل مجالس محلية على مستوى الوحدات المحلية المختلفة عبر الانتخاب الحر المباشر، على أن يكون نصف أعضاء هذه المجالس ـ على الأقل ـ من العمال و الفلاحين.

أما عن المادة ١٦٣، فتترك للقانون تحديد طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية وتحديد اختصاصاتها ومواردها المالية، وتحديد علاقتها بمجلس الشعب والحكومة. وهو ما يعكس نوعا من المركزية في النظرة إلى عمل المجالس المحلية، باعتبارها "وحدات إدارية" لا وحدات "حكم محلي" من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد ترك الدستور تحديد اختصاصات المحليات وعلاقتها بالحكومة المركزية للقانون.

من الناحية القانونية، فالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ هو المنظم لعمل الإدارة المحلية، وقد استخدم عبارة "الإدارة المحلية" وليس "الحكم المحلي"، وهو أيضا ما يعكس مركزية شديدة في ذهنية المشرع في التعامل مع البلديات ووحدات الحكم المحلي[٢]، حيث نظر لها فقط باعتبارها معاونة أو تابعة للسلطة التنفيذية، وليست باعتبارها وحدات مستقلة إداريا وماليا، و أعضائها منتخبين مباشرة من الشعب.

---

(١) تنقسم الوحدات المحلية وفقا لقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ إلى خمسة مستويات محلية، على النحو التالي:

- المحافظات
- المدن
- المراكز
- الأحياء
- القرى

(٢) السيد غانم، *الإدارة المحلية في ظل إعادة صياغة دور الدولة*، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ص ٨٧.

إلى جانب ذلك، فلا يمكننا أن نغفل أن دور المجالس الشعبية المنتخبة كان ضعيفا للغاية أمام المجالس التنفيذية، فبناء على القانون، لا تملك المجالس الشعبية المنتخبة سوى أدوات رقابية محدودة للغاية في مواجهة الأجهزة التنفيذية، وهي الأسئلة وطلبات الإحاطة والتحقيق فقط. فلا تملك الحق في استجوابها، ولا تملك الحق في عزلها أو سحب الثقة منها. كذلك لا تملك المجالس الشعبية المحلية سلطة إصدار أي قرارات ملزمة إلى الأجهزة التنفيذية المقابلة لها، حيث تقتصر سلطتها على إصدار التوصيات أو المقترحات، ويتم مخاطبتها بها من خلال المحافظ. وهذا الأخير يجوز له الاعتراض على أي قرار يصدر عن المجالس الشعبية المحلية، إذا كان مخالفا للموازنة أو الخطة العامة المعتمدة. وهو ما أدى إلى تفريغ صلاحيات المجالس الشعبية المحلية من محتواها تماما، وتحويلها إلى كيانات كرتونية بلا أي سلطات أو صلاحيات حقيقية.[٣]

وانطلاقا من اعتبار المشرع أن المجالس الشعبية المحلية جزءا من السلطة التنفيذية، فقد منح القانون للسلطة التنفيذية المركزية الحق في حل المجالس الشعبية المنتخبة وقتما ترى ذلك مناسبا.

أما عن النظام الانتخابي للمحليات، فقد زاد من نقص الصلاحيات الممنوحة للمجالس الشعبية المحلية في القانون أزمة عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات المحلية. وهو ما يرجع إلى التغييرات المتوالية التي تم إدخالها على النظام الانتخابي للمجالس المحلية، والتي أدت إلى عدم استيعاب المواطنين له، ولا للدور العام الذي تمارسه المجالس المحلية.

٢- مشكلات مالية وإدارية:

إلى جانب الضعف الشديد في صلاحيات المجالس الشعبية المنتخبة في مواجهة الأجهزة التنفيذية، فهناك أيضا مشكلات ذات طابع مالي وإداري تساهم أيضا في عرقلة عمل المحليات، والتقليل من دورها. ومن أبرز هذه المشكلات، الخلل الكبير من موارد تمويل المجالس الشعبية المحلية، واعتمادها تقريبا بشكل مطلق على التمويل الذي تلقاه من الحكومة المركزية. الأمر الذي يجعل هذه الوحدات المحلية تابعة بصورة شبه كاملة للسلطة التنفيذية. فالقانون يخفض بصورة كبيرة من التمكين المالي للوحدات المحلية: فالمصادر المالية المحددة في القانون للوحدات المالية تسد حوالي ٢٠٪ فقط من ميزانيتها والباقي (٨٠٪) يعتمد على الإعانة الحكومية.

إلى جانب ذلك، يقصر القانون دور المجالس الشعبية المحلية على تقديم البيانات والمعلومات اللازمة لوضع خطط التنمية، أما وضع خطة التنمية ذاتها فهو متروك للحكومة المركزية. ومن نتيجة ذلك أنه لا يعطي المحليات سوى دور شكلي في صنع واتخاذ القرار؛ وبالتالي فهو يحرم هذه الوحدات المحلية من حقها الأصيل في المساهمة في تحديد احتياجات منطقتها المحلية، باعتبارها سلطة منتخبة مباشرة من الشعب، بل وكونها أكثر قربا للمواطن وقادرة على تحديد احتياجاته في منطقته المحلية بصورة أفضل. كذلك، فالقانون يؤدي إلى المزيد من الجمود في التعامل مع الموازنة التي أقرتها الحكومة، حيث أنه يلزم القيادات المحلية بالرجوع إلى الحكومة المركزية قبل اتخاذ أي قرار بنقل بعض المخصصات المالية من بند لآخر في الموازنة. وهو ما يؤدي إلى تعثر أداء المحليات، وعرقلة الاستجابة إلى الأولويات المحلية المتباينة من منطقة لأخرى.

---

(٣) د. سمير عبد الوهاب (محررا)، *الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة (٣ مجلدات)*، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

أيضا، فنظرا لعدم وضوح صلاحيات المجالس المحلية، والتداخل الكبير بينها وبين الحكومة المركزية، فقد أفرز ذلك مشكلة إدارية حقيقية تكمن في الولاء المزدوج للعاملين في المجالس الشعبية المحلية والأجهزة التنفيذية المقابلة لها بين المؤسسات المحلية، وبين الوزارات المركزية[٤].

٣- مشكلات سياسية:

نرى أيضا أنه على مستوى الممارسة، انعكس مفهوم المركزية بشدة في توزيع الأدوار بين الحكومة المركزية وبين المجالس المحلية. فمن ناحية، نلاحظ مثلا أن جميع المديريات الموجودة في المحافظة تتبع وزاراتها في المركز ولا تتبع المحافظة، وكذلك المرافق العامة، وكذلك تعيين كبار الموظفين في المحافظة يتم بقرار من السلطة المركزية ودون الرجوع حتى للمحافظين في المناطق التي سيتم فيها تعيين هؤلاء الموظفين[٥].

أما عن المشكلة الأخرى الأبرز في المحليات في مصر، فهي حجم الفساد الضخم والمتغلغل في هيكل المحليات تحديدا، وفي النظام المصري عموما في ظل النظام السابق. فمع فساد وديكتاتورية الحياة السياسية المصري بشكل عام في ظل مبارك، جاءت الانتخابات المحلية بغير القادرين على التعبير عن المشكلات المحلية بشكل حقيقي، وكان أغلب أعضاء المجالس المحلية من أصحاب المصالح، المنضمين للحزب الوطني المنحل. وأغلبهم كانوا من موظفي الإدارات المحلية، الذين تسللوا إلى عضوية تلك المجالس لتمرير مصالحهم الشخصية. فقد أعلن أحد تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات في الجزء المتعلق بالمحليات أنه في الفترة من يوليو ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ أن المخالفات في المجالس المحلية بلغ حوالي ٢٥٨ مليون جنيه مصري، أغلبها من التلاعب في أعمال التوريدات، سرقة الصناديق الخاصة، الاختلاسات، التعدي على أراضي الدولة.. وفي هذا السياق، لا يندهش المرء عندما يقرأ أن أعضاء المجالس الشعبية البالغ عددهم ٥٢ ألف عضو، جميعهم ـ أو معظمهم ـ من الحزب الوطني، حيث جاءوا نتاجا لعمليات التزوير وبلطجة[٦].

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن ممارسات النظام السابق يمكنها أن تفسر التهميش الكبير الواقع على المحليات، إلا أنه لا يجب أن نعفي الأحزاب السياسية التي كانت موجودة قبل ثورة ٢٥ يناير من المسئولية. فكان من الملاحظ الغياب شبه التام لمسألة المحليات من برامج هذه الأحزاب، وعدم اهتمامها من الأصل بالانتخابات المحلية في ظل النظام السابق. وربما يرجع ذلك إلى رغبة الأحزاب المعارضة في التركيز على انتخابات البرلمان، التي ربما كان لديها حظوظ أوفر في الفوز بها، على عكس الانتخابات المحلية، التي يسيطر عليها الحزب الوطني بصورة شبه مطلقة. فمن بين ٢٤ حزبا سياسيا شاركت ٩ أحزاب فقط، أيضا مع ضآلة عدد المرشحين من هذه الأحزاب مقارنة بالعدد الإجمالي للمقاعد المطلوب الترشيح فيها، حيث لم يتجاوز عدد مرشحي الأحزاب التسعة ١٢٠٠ مرشح من إجمالي ٥٢ ألف مقعد أي حوالي ٢,٣٪ فقط من إجمالي المرشحين[٧].

---

(٤) د. سمير عبد الوهاب (محررا)، *الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة (٣ مجلدات)*، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

(٥) د.محمود شريف (محررا)، *اللامركزية وقضايا المحليات*، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٤

(٦) رحاب عبد المنعم، " فساد المحليات في ميزان اللامركزية"، الأهرام المسائي،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=442809&eid=1476

(٧) محمد العجاتي، *المشاركة المجتمعية عبر المجالس المحلية*، منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٠

إلى جانب ذلك، وكجزء من أزمات نظام مبارك الذي تغول فيه ما هو "أمني" على ما هو "سياسي" أو "اقتصادي" أو "اجتماعي"، فقد تم رصد العديد من التجاوزات الأمنية، و الإدارية ضد بعض المرشحين. سواء من خلال الرفض التعسفي لأوراق ترشيحهم، أو القيام بحملات أمنية موسعة ضد الناشطين (خاصة المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين)، سواء بالاعتقال أو تحويلهم للمحاكمة العسكرية ومصادرة للأموال، في محاولة للتأثير على مصادر تمويل الجماعة، كل هذه الممارسات أدت إلى ضعف الثقة في الانتخابات بصفة عامة. وهو ما يمكن ملاحظته في الانتخابات المحلية الأخيرة، حيث كانت ولاية هذه المجالس قد انتهت في ١٥ أبريل ٢٠٠٦. لكن مجلس الشورى المصري أقرّ في ١٢ فبراير ٢٠٠٦ تأجيل انتخابات المجالس المحلية لمدة عامين اعتبارا من ١٦ إبريل ٢٠٠٦. وبرر رئيس مجلس الشورى صفوت الشريف التأجيل بحجة العمل على إصدار قانون جديد للإدارة المحلية، وكانت رغبة النظام الحقيقية آنذاك تكمن في سد أية منافذ على جماعة الإخوان، وإضعاف نفوذها السياسي[٨].

يضاف على هذه المسألة أيضا، ومع الأخذ في الاعتبار ضعف المشاركة الشعبية للمواطنين، فكان من الملاحظ زيادة نسب الفوز بالتزكية في انتخابات المحليات بصورة كبيرة. فعزوف الناس عن المشاركة كان يكمن وراءه إحساس عام لدى المواطنين بأن "النتيجة محسومة سلفا"، فتجد أن انتخابات ٢٠٠٢ مثلا تم شغل ٦٠٪ منها بالتزكية، وانتخابات ٢٠٠٨ شغل ٨٣٪ أيضا بالتزكية من الحزب الوطني الحاكم[٩].

جزء آخر أصيل من مشكلات المشاركة على المستوى المحلي، فهو التداخل الكبير بين ما هو متاح لنواب البرلمان وما هو متاح للمجالس المحلية. فالمفترض أن دور النائب البرلماني تشريعي في الأساس، بينما النائب المحلي، فهو المسئول الأول عن الخدمات في منطقته. لكن لأغراض كسب الشعبية وحشد الأصوات، نرى النائب البرلماني يقوم بتقديم خدمات لأبناء دائرته في ظاهرة يطلق عليها "ظاهرة نواب الخدمات".

المجالس المحلية ودور البرلمان في تطويرها:

كما سلفت الإشارة، فإن تطوير المجالس المحلية وضمان إعطائها صلاحيات حقيقية، من منطلق "نقل السلطة"، وليس تفويضها، يشكل حلا جيدا للكثير من المشكلات المتعددة والمتنوعة التي تواجه البرلمان الآن. فتمكين المجالس المحلية من حل المشاكل اليومية والجزئية للمواطنين سوف يساهم أولا في إزاحة عبء كبير عن كاهل البرلمان ونوابه، ويجعلهم أكثر تفرغا لممارسة دورهم الأساسي، وهو التشريع والرقابة على عمل الحكومة.

ومن ناحية أخرى، سيساهم هذا التطور في تقليل ظاهرة مثل "شراء الأصوات"، وغيرها من مظاهر الفساد الانتخابي، حيث أن محليات قوية تعمل بجدية على تحسين مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، وصيانة المرافق العامة، تساهم في رفع المستوى المعيشي للمواطن نسبيا، بحيث تجعله واعيا لأن الخدمات الأساسية توفرها له مؤسسات الدولة، وليس المرشحين في الانتخابات.

أحد الاستراتيجيات الأساسية التي يمكن للبرلمان إتباعها في هذه المرحلة هو نقل تبعية المجالس المحلية من السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية. وذلك بأن يتم **زيادة دور "لجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب"، وكذلك منح صلاحيات إضافية لمجلس الشورى، لتخويلهما بالإشراف والرقابة على المجالس الشعبية المحلية، والأجهزة التنفيذية التابعة لها.**

---

(٨) المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق

ويمكن تحقيق ذلك من خلال قيام لجنة الإدارة المحلية ـ بعد التشاور مع المجالس المحلية للمحافظات لتحديد احتياجاتها ـ وضع الإطار العام لخطة التنمية المحلية والموازنة المخصصة لها. ومن ثم إعطاء المساحة للمحليات لتخصيص الموارد المتاحة لها في الموازنة التي سبق إقرارها، بناء على ما تراه من أولويات محلية. ولن يتم ذلك ـ بطبيعة الحال ـ دون تعديلات تشريعية، خاصة في القانون المنظم لعمل المحليات، رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩.

من الضروري أيضا ضمان رقابة البرلمان على المحليات بشكل موضوعي، دون أن تتدخل الاعتبارات السياسية أو الحزبية في المسألة. ولذلك من الضروري أن تقوم لجنة الإدارة المحلية بمجلس الشعب، بالتشاور مع خبراء متخصصين في مجالات مختلفة التي ستكون المحليات مسئولة عن تنفيذها (النظافة والتخطيط العمراني، الصحة العامة وإدارة المستشفيات العامة، التعليم مثلا..) بوضع معايير لتقييم أداء المحليات في كل من هذه المجالات. وهكذا لا يتدخل البرلمان في عمل المحليات بفرض خطط تنمية تفصيلية إلا في حالة تعثر هذه المحليات أو وجود خلل حقيقي في أدائها، بشكل يؤثر بالسلب على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

ستكون على البرلمان كذلك في ظل النظام الجديد أيضا مهمة تنسيق عمل المحليات المختلفة، ووضع خطط لتنميتها بشكل متوازن. بمعنى آخر، من المهم التشاور المستمر للبرلمان مع المجالس المحلية من أجل تحديد احتياجات كل منها وفقا لأولوياتها المحلية، وأيضا لضمان الحفاظ على لامركزية القرار. ولكن من الممكن هنا أن يتدخل البرلمان للنص على صيغة معينة في القانون تتعلق بتوزيع متوازن للموازنة بين المحليات الأكثر غنى، والمحليات الأكثر فقرا.

إستراتيجية أخرى مهمة للبرلمان هي تعديل القانون المنظم لعمل المحليات كبديل عن الحالي، على أن يتضمن التعديل في التشريع المنظم لعمل المحليات صلاحيات واضحة ومحددة للمجالس الشعبية المحلية بكافة مستوياتها، ترسي فعليا مبدأ اللامركزية في صناعة واتخاذ القرار. ومن أمثلة تلك الصلاحيات:

١. الحق في مساءلة واستجواب المسئولين التنفيذيين على المستوى المحلي، بل وتفعيل بعض آليات المساءلة عبر الأسئلة وطلبات الإحاطة إلى النواب بالبرلمان عن الدوائر المعنية، والوزراء المختصين أيضا إذا تطلب الأمر.
٢. وضع خطط التنمية المحلية بشكل يتناسب مع أولويات التنمية في الوحدة المحلية، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية التي يقرها البرلمان.
٣. الحق في سحب الثقة من المجالس التنفيذية في حالة عدم التزامها بالخطة الموضوعة بشكل كفء، أو في حالة إهدار الأموال العامة أو الفساد. ومن الأفضل تفصيل كل من هذه النقاط من خلال قوانين.
٤. على اعتبار أن الاستقلال المالي لأي هيئة أحد الركائز الأساسية لضمان استقلاليتها، فمن المهم أن تبقى الصناديق الخاصة بالمحافظات تحت تبعيتها، وعدم سحبها منها لصالح وزارة المالية كما كان الحال في ظل النظام السابق. ومن الممكن أن يقوم البرلمان بالرقابة على هذه الصناديق بشكل دوري، وكذلك الجهاز المركزي للمحاسبات.
٥. من الممكن أن يضمن البرلمان الاستقلال المالي للمحليات من خلال دراسة تشريع يفرض ضريبة محلية تجمعها المجالس المحلية للمحافظات على الشركات الكبرى العاملة في كل من هذه المحافظات، كمساهمة منها في تطوير وتنمية الوحدة المحلية التي تعمل فيها.
٦. من المهم في التشريع الجديد المنظم لعمل المحليات أن ينص على أهمية الشراكة في العمل بين المحليات وبين المجتمع المدني في تنفيذ المشروعات التنموية والخدمية للمواطنين.